

حجية القراءة الشاذة

د. خليل رجب الكبيسي

قسم علوم القرآن - كلية الآداب - جامعة إرب

توطئة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه.

فقد أنزل الله تعالى كتابه على سبعة أحرف، وأذن لهم أن يقرأوه بوجوه مختلفة في النطق، اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد وتباين، رحمة بالأمة وتوسعة عليها، وقد أولى العلماء تحرير مباحث القراءات بالعناية والتحقيق، وقاموا بجهود عظيمة في ذلك، فميزوا بين الصحيحة منها وغير الصحيحة، والشاذة من الباطلة والضعيفة، وما يترتب عليها من آثار وأحكام، كل منهم بحسب فنه الذي ينتمي إليه.

وهذا البحث يدرس القراءة الشاذة من حيث قبولها أو عدم قبولها في حق العمل، بقصد الوقوف على حقيقة مذاهب العلماء في الاحتجاج بها في الأحكام الشرعية، وأساس اختلافهم في ذلك، وآثاره، ومذاهب.

وجاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

- المبحث الأول: تناولت فيه المراد بالقراءة الشاذة، لتمييزها عن غيرها، وتحديد المراد بالبحث، لاسيما وأن الاختلاف في ذلك لم يزل إلى اليوم.
- المبحث الثاني: درست فيه مذاهب العلماء في حجية القراءة الشاذة من حيث أثرها على استنباط الأحكام، ومن حيث القراءة بها في الصلاة وخارجها.
- الخاتمة: أوجزت فيها أهم النتائج المستخلصة. ومن الله التوفيق

المبحث الأول حد القراءة الشاذة

الشذوذ في اللغة: مأخوذ من شذَّ يشذ فهو شاذ إذا انفرد عن الجمهور وندر، وشذان الناس: ما تفرق منهم، وشذ الشيء يشذ، بكسر الشين في المضارع وضمها، ندر عن جمهوره^(١). فالشاذ في اللغة يرد بمعنى الانفراد عن الجمهور والندرة والتفرق عن الجماعة.

وفي الاصطلاح: فالذي اشتهر عند علماء الفن أن القراءة الشاذة، هي القراءة التي صح نقلها برواية الثقة، ووافقت العربية، لكنها خالفت خط المصحف^(٢)، فكانت بمخالفتها رسم المصحف العثماني قد انفردت عما عليه الأئمة، وخالفت قراءة الجماعة، وشذت عن المجمع عليه، فلم تشتهر، ولم تنتقلها الأمة بالقبول، كقراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهما: (والذكر والأنثى)^(٣) في: «وما خلق الذكر والأنثى» الليل: ٣، ونحو ذلك، وعلى هذا المعنى جاء تعريفها عند العلماء، يقول ابن الصلاح^(٤): «والقراءة الشاذة ما نقل قرآنا من غير تواتر واستفاضة متلقاة بالقبول عن الأئمة»، ونقل ابن الجزري عن الحافظ الذهبي في ترجمته لابن شنبوذ أنه قال^(٥): «إنه كان يرى جواز القراءة بالشاذ وهو ما خالف رسم المصحف».

لكن من العلماء من يطلقها بمعنى أعم، فهذا الشيخ موفق الدين الكواشي الموصلي (ت ٦٨٠هـ) يقول: «كل ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق خط المصحف الإمام فهو من السبع المنصوص عليها، ومتى فقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذة»^(٦). ومنهم من يطلق الشاذ على ما سوى القراءات العشر^(٧)، وأطلقه السيوطي^(٨) على «ما لم يصح مسنده»، وهذا الإطلاق للشاذ يعني أن القراءة الشاذة يدخل فيها؛ ما اعتل سنده، وما لم يوافق العربية، وما خالف خط المصحف، وبذلك تكون القراءات الشاذة هي التي تقابل القراءة الصحيحة، وهذا الاصطلاح درج عليه علماء أصول الفقه لدى تفريقهم بين ما تثبت به القرآنية وهو التواتر، وما لا تثبت به، وعرفوا القراءة الصحيحة بالتواترة، والشاذة بأنها عكسها، ومتى اختل شرط منها أطلق عليها شاذة^(٩). والذي يظهر أن هذا إطلاق مجازي يقصدون منه أنها شذت عن وجه الصحة، وخالفت ما أجمعت عليه الأمة، لغرض التفريق بين الصحيحة المتفق على العمل بها وبين غيرها من المردود أو المختلف فيه، ولذا فإنهم في بحثهم لموضوع الاحتجاج بالقراءة الشاذة يطلقونها بالمعنى الاصطلاحي الدقيق لها الذي قدمناه. وذلك لأن ما كان موافقاً لخط المصحف والعربية ولم يصح سنده لم يسمَّ شاذاً، لأن القراءة إما ينقلها ثقة أو غير ثقة، فإذا نقلها غير ثقة سميت قراءة ضعيفة، لأن إسنادها ضعيف^(١٠)، وإن لم يكن لها أصل ولم تنقل بإسناد فهي مردودة وباطلة وإن وافقت العربية والرسم، لأنها من باب الموضوع، فهي ليست قراءة أصلاً. وهكذا ما زيد في القراءة على وجه التفسير، يقول ابن الصلاح^(١١): «وأما القراءة بالمعنى على تجويزه من غير أن ينقل قرآنا فليس ذلك من القراءة الشاذة أصلاً» وبمثل ذلك قال

ابن الحاجب^(١٢)، فلا يسمى مثل ذلك قراءة، لا شاذة ولا غيرها، لأن القراءة سنة، والأساس المعتمد فيها؛ السماع. وإن نقلها الثقة ووافقت الرسم، لكنها لا وجه لها في العربية، فهي أيضا لا تسمى قراءة، لأنها لا تصدر من الثقة إلا على سبيل السهو والغلط، ويعرفه الأئمة المحققون الضابطون، ويرجع عنه الثقة إذا بين له، مع أن هذا القسم لا يكاد يوجد في الواقع.^(١٣)

وإن نقلها الثقة وصح سندها ووافقت العربية والرسم فهي القراءة الصحيحة، وإن صح سندها ووافقت العربية، لكنها خالفت خط المصحف، فهذه هي القراءة الشاذة، لمخالفتها خط المصحف، لأنها لو وافقته لاشتهرت وتلقنتها الأمة بالقبول، فكانت بمخالفتها للمصحف خارجة عن الإجماع، فجاءت مجيء الأحاد، وانفردت عن الجماعة، فصيرها ذلك شاذة، وتسمى أيضا رواية آحاد.^(١٤)

وعلى هذا فإن القراءات الخارجة عن الصحة باختلال أحد الأركان الثلاثة فيها على أقسام ثلاثة: ضعيفة وشاذة وباطلة، يؤيدنا في ذلك قول الإمام الشوكاني^(١٥): «بعد أن ذكر قيد التواتر في حد القرآن، قال: وخرج بتواتره القراءات الشاذة، ثم قال: «فإن صح إسناد ما لم يحتمله، وكانت موافقته للوجه الإعرابي والمعنى العربي، فهي الشاذة، ولها حكم أخبار الآحاد في الدلالة على مدلولها، وبإواء كانت من السبع أو من غيرها، وأما ما لم يصح إسناده مما لم يحتمله الرسم، فليس بقرآن، ولا منزل منزلة أخبار الآحاد، أما انتفاء كونه قرآنا فظاهر، وأما انتفاء تنزيله منزلة أخبار الآحاد، فلعدم صحة إسناده، وإن وافق المعنى العربي والوجه الإعرابي، فلا اعتبار بمجرد الموافقة مع عدم صحة الإسناد». وبهذا جاء قول ابن الجزري^(١٦) بعد أن ذكر أركان القراءة الصحيحة الثلاثة: «ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها: ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف» وبنحو ذلك، قال أبو شامة^(١٧): «وما عدا ذلك داخل في حيز الشاذ والضعيف وبعض ذلك أقوى من بعض». وأن القراءة الشاذة وإن كانت صحيحة في نفس الأمر، فإنها مما كان أذن في قراءته، وأن الناس كانوا مخيرين فيها في الصدر الأول، ثم أجمعت الأمة على تركها للمصلحة.^(١٨)

وهذا الاصطلاح للقراءة الشاذة قد ظهر بعد نسخ المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه، وإجماع الأمة على القراءة بما يوافق المصحف العثماني، وترك كل ما خالفه، حيث كان المسلمون يقرأون القرآن قبل ذلك بما اتصلت روايته بالنبي ﷺ وصح سنده، مما تسمح به رخصة الأحرف السبعة. وبقي العلماء يقولون تلك القراءات المروية عن الصحابة مما يسمى شاذًا في

كتبهم لغرض الاستشهاد بها واتخاذها دليلاً على حكم أو بياناً للفظ ونحوه، لا بوصفها قرآناً، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وهذه روايات آحاد. (١٩)

وقد ظل تعريف القراءة الشاذة هكذا لا يعرف غيره حتى القرن الرابع الهجري حين وضع ابن مجاهد (ت ٣٤٤هـ) كتابه (السبعة في القراءات) وكتابه (شواذ القراءات) فظهر عندها اصطلاح جديد للقراءة الشاذة إلى جانب السابق، فنعت كل قراءة سوى قراءات الأئمة السبعة شاذة، بمعنى شذوذها عن السبعة (٢٠)، وساعد على ظهور هذا الاصطلاح مكانة ابن مجاهد، وأهمية عمله وحسن اختياره للأئمة السبعة، فقد أجمع الناس على قراءاتهم، وتلقوها بالقبول، كما ساعد في الترويج له تلامذة ابن مجاهد، فقد وضعوا كتباً فيما شذ عن السبعة، مثل تلميذه أبي طاهر عبد الواحد البزار البغدادي (ت ٣٤٩هـ) حيث ألف كتابه (شواذ السبعة) (٢١)، وألف ابن جني (ت ٣٩٢هـ) كتابه: (المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) يقول في مقدمته بعد أن جعل القراءات ضربين (٢٢): «ضرباً: اجمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله كتابه الموسوم بقراءات السبعة. وضرباً: تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذاً، أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها»، ثم يقول (٢٣): «وأنا بإذن الله بادئ بكتاب أذكر فيه أحوال ما شذ عن السبعة وقد اعتمدت فيه على كتاب ابن مجاهد الذي وضعه لذكر الشواذ من القراءة».

ومثل ذلك تجده في تقسيم ابن النديم (٣٨٥هـ) للقراءة إلى قسمين: ذكر أولاً أخبار القراء السبعة، ثم ذكر عقبه أسماء قراءة الشواذ. (٢٤)

ولا يقصد هؤلاء باطلاقهم الشاذ على ما شذ عن قراءة القراء السبعة أنها قراءات شذت عن القراءات الصحيحة، وإنما هو مجرد اصطلاح لهم بقصد التمييز بين قراءة السبعة وغيرها، لزيادة الاعتناء بالسبعة عندهم، فهذا ابن جني كشيخه ابن مجاهد مع أنه يسمي الخارج عن السبعة شاذاً إلا أنه يقول بصحة الكثير منها وقوتها وصحة القراءة بها، لكنه لا يختارها هو في قراءته، فيقول (٢٥): «إلا أنه مع خروجه عنها، نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه... ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءتهم، أو تسويغاً للعدول عما أقرته الثقة عنهم، ولكن غرضنا منه أن نري وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً ... لئلا يرى مري (٢٦) أن العدول عنه إنما هو غض من، أو تهمة له، معاذ الله، وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ والله تعالى يقول: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه... الآية﴾ الحشر: ٧، إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة

الانتشار، ونتابع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرضي من القول لديه».

فابن جني الذي بنى كتابه على كتاب ابن مجاهد في الشواذ، فإنه يصور معنى الشذوذ عنده وعند ابن مجاهد بما لا يعني ضعف أو بطلان القراءات الأخرى سوى السبع، وإنما يقصد أنها تأتي بعد القراءات السبع في انتشارها والأخذ بها قراءة وإقراء في الأمصار، فجاء كتابه يشتمل على قراءات صحيحة متواترة ومستفيضة كالقراءات الثلاث تنتمى العشر، وقراءات شاذة، وأخرى ضعيفة. ولذا فإنه مجرد اصطلاح مجازي قصدوا به التمييز بين القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد وبين غيرها، دون أن يميزوا بينها حال الصحة من حيث العمل عند الناس. ومع ذلك فإن هذا الاصطلاح لم يلغ الاصطلاح السابق لها ولم يقدّم مقامه.

المبحث الثاني حجية القراءة الشاذة

حجية القراءة الشاذة

أولاً- حجيّتها من حيث العمل:

اتفق العلماء على أن ما نقل إلينا من القرآن نقلاً متواتراً وعلمنا أنه من القرآن أنه حجة، واختلفوا فيما نقل إلينا منه آحاداً، مما يعرف بالقراءة الشاذة، كمثّل بعض المنقول عن ابن مسعود وأبي وغيرهما، أنه هل يكون حجة فيجب العمل به، أم لا؟. وكان لهم في ذلك مذهبان:

■ **المذهب الأول:** إنها حجة ويجب العمل بها، وهو مذهب الحنفية^(٢٧)، والهادوية^(٢٨)، وأحد قولي أحمد والراجح عند أصحابه^(٢٩)، ورواية عن مالك والشافعي، واختاره المزني وكثير من الشافعية^(٣٠)، ونقل السيوطي عن القاضي أبي الطيب والحسين وعن الروياني والرافعي العمل بها، تنزيلاً لها منزلة خبر الآحاد، وصحح العمل بها ابن السبكي في (جمع الجوامع) وغيره^(٣١). لكن الحنفية يشترطون في الاحتجاج بالقراءة الشاذة أن تكون مشهورة^(٣٢). وحجتهم في ذلك:

١. إن الصحابي وإن لم يصرح فيما رواه بكونه قرآناً، لكنه أمكن أن يكون من القرآن، وأمكن أن يكون خبراً عن النبي ﷺ، وأمكن أن يكون مذهباً له، كما يذكره المخالف، وهو حجة بتقدير كونه قرآناً وبتقدير كونه خبراً عن النبي ﷺ، وهما احتمالان، وإنما لا يكون حجة بتقدير كونه مذهباً له، وهو احتمال واحد، ولا يخفى أن وقوع احتمال من احتمالين أغلب من وقوع احتمال بعينه^(٣٣).

٢. إنه إن لم يثبت كونها قرآناً، فإنها لا تخرج عن أن تكون خبراً سمعه الصحابي من النبي ﷺ، فظنه قرآناً، وأخبر عنه بوصفه مسموعاً من النبي ﷺ، ومروياً عنه، بكونها قراءة أو تفسيراً منه ﷺ للقراءة المتواترة، فيكون حجة، لأن الراوي عدل، ولا شك أن العدالة توجب العمل، ولا يلزم من انتفاء قرآنيته انتفاء خيريته. (٣٤)

٣. وإن سلمنا أنه ليس بقرآن، فإن احتمال كونه خبراً أرجح من كونه مذهباً له، لأن روايته موهوم بالاحتجاج به، ولو كان مذهباً له لصرح به، نفياً للتلبيس عن السامع المعتقد كونه حجة، مع الاختلاف في حجية مذهب الصحابي، ولذا فلا يقال إنه مذهب الصحابي، لأنه لا يجوز ظن ذلك بالصحابة الكرام، فإن هذا افتراء على الله وكذب عظيم، إذ جعل مذهبه ورأيه الذي ليس هو عن الله تعالى، ولا عن رسوله ﷺ قرآناً، والصحابة عدول، لا يجوز نسبة الكذب إليهم في حديث النبي ﷺ ولا في غيره، فكيف يكذبون في جعل مذهبهم قرآناً، هذا باطل يقيناً. (٣٥)

٤. إن الحجية لا يشترط فيها التواتر، لأن الحجة تثبت بالظن، ويجب العمل عنده، فتنزل منزلة أخبار الآحاد، وأخبار الآحاد متفق على الاحتجاج بها. (٣٦)

٥. لقد عمل الأصحاب بقراءة الآحاد في مسائل كثيرة، فقد احتجوا على قطع يمين السارق بقراءة ابن مسعود: (فاقطعوا أيماهما). (٣٧)

■ المذهب الثاني: إنها ليست بحجة ولا يصح العمل بها، وهو منقول عن الإمام الشافعي في أرجح قوليه، وعن بعض أصحابه، وهو مذهب الإمام مالك، ورواية عن أحمد، ورجحه بعض أصحابه. وحجتهم في ذلك:

١. إنها نقلت بوصفها قراءة قرآنية، وهذا باطل من وجوه:

أ- إن النبي ﷺ مكلف بإلقاء ما أنزل إليه من القرآن على طائفة تقوم الحجة القاطعة بقولهم، ومن تقوم الحجة القاطعة بقولهم لا يتصور عليهم التوافق على عدم نقل ما سمعوه منه ﷺ.

ب- إن الشيء إنما يثبت من القرآن بالتواتر، ولا تواتر هنا باتفاق.

ت- مناط الشريعة وعمدتها تواتر القرآن، ولولاه لما استقرت النبوة، وما بينت على الاستفاضة لتوفر الدواعي على نقله كيف يقبل فيه رواية آحاد؟.

ث- مبنا فيما نأتي ونذر الاقتداء بالصحابة رضي الله عنهم، وقد كانوا لا يقبلون القراءة الشاذة، لأنها تخالف رسم المصحف المجمع عليه، ولذا ألزموا ابن مسعود رضي الله عنه أن يقرأ بالمصحف المجمع عليه، فكيف يقبل ما يخالفه؟.

٢. إنه يبعد أن يحضر مجلس الرسول ﷺ جمع قد اعتنوا بحفظ كلامه، ثم يختص بعضهم بسماع كلمة مع ذهول الآخرين عنه، والعجب أنه لم ينتبه لهذا في القرآن، ومبناه على التواتر والاستفاضة، واعتبره في غير مظهره. (٣٨)

٣. قد تكون من القرآن أولا ثم نسخت بالعرضة الأخيرة التي جمع القرآن عليها في عهد عثمان رضي الله عنه، فقرأ بها ذلك الصحابي حيث لم يعلم بنسخها، أو تكون مروية عن قراءة له قبل نسخها. يقول السيوطي (٣٩): «ولم يحتج بها أصحابنا - الشافعية - لثبوت نسخها».

٤. إذا ثبت أنها ليست من القرآن، فلا يقال إنها لا تحط عن خبر الواحد فيعمل بها، لأن الراوي إذا كان واحداً، إن ذكره على أنه قرآن فهو خطأ، لما قلناه أولاً، وإن لم يذكره على أنه قرآن، فهو لم يصرح بأنه حديث، فكان متردداً بين أن يكون خبراً عن النبي ﷺ وبين أن يكون مذهبا له، فلا يكون حجة، وهذا بخلاف خبر الواحد عن النبي ﷺ. (٤٠)

٥. إن خبر الأحاد يعمل به إذا روي بوصفه حديثاً، وهنا جاء على أنه من القرآن، ولم تثبت قرآنيته، وخبر الأحاد إذا توجه إليه قاذح يوقف عن العمل به، وهنا كذلك، فلا يعمل به.

٦. إن الزيادة في الرواية جاءت مخالفة للنص المقطوع به المتواتر، والزيادة على النص لا تقبل إلا بنص مثله، فلا يعمل بها (٤١). وإذ لم تثبت القرآنية لها، ولم تنقل على أنها خبر، فلا يصح الاحتجاج بها. (٤٢)

وإن صرح الصحابي بسماعها من النبي ﷺ، فمختلف الاحتجاج بها أيضاً، يقول القرطبي (٤٣): «أما شاذ القراءة عن المصاحف المتواترة فليس بقرآن، ولا يعمل بها على أنها منه، وأحسن معاملها أن تكون بيان تأويل مذهب من نسبت إليه، كقراءة ابن مسعود: (فصيام ثلاثة أيام - متتابعات) (٤٤)، فأما لو صرح الراوي بسماعها من رسول الله ﷺ فاختلف العلماء في العمل بذلك على قولين: النفي والإثبات، وجه النفي أن الراوي لم يروه في معرض الخبر بل في معرض القرآن، ولم يثبت فلا يثبت. والوجه الثاني: أنه وإن لم يثبت كونه قرآناً، فقد ثبت كونه سنة، وذلك يوجب العمل كسائر أخبار الأحاد».

وإن قيل بأنها تنزل منزلة مذهب الصحابي في الأحكام أو في بيان القرآن، فعليه ينزل الاختلاف في الاحتجاج بها منزلة الاختلاف بالاحتجاج بمذهب الصحابي، كما هو مشهور في كتب الأصول.

مناقشة الأدلة:

١. مناقشة الفريق المجيز لأدلة المانعين : إن القول بأن النبي ﷺ عليه أن يلقي القرآن على جماعة تقوم بهم الحجة دائماً غير مسلم، لأننا وجدنا حفاظ القرآن في زمنه لم يبلغوا حد التواتر، وأن جمعه كان بتلقي آحاد آياته عن الآحاد، ولذلك اختلفت مصاحف الصحابة، وقد اختلفوا في البسملة هل أنها من القرآن؟. وإن سلمنا به، فإن الممتنع سكوت الكل عن نقله، وغير ممتنع أن يختص بنقله منهم جماعة، ويسكت جماعة ممن سمعوه، وأن ابن مسعود من جملتهم، فلم يقع الاتفاق من الكل على الخطأ بالسكوت، ثم إنهم لم ينكروا عليه، فكان سكوتهم موافقة ضمنية على روايته. وعند ذلك يتعين حمل روايته على أنه من القرآن، لأن الظاهر من حاله الصدق، ولم يوجد له معارض، غايته أنه غير مجمع على العمل به لعدم تواتره.

ثم أن في رد قراءة صحت نسبتها إلى الصحابي هو طعن في عدالة الصحابة رضي الله عنهم، لأنه ممتنع أن ينقله بعضهم خطأ ويسكت الباقيون عنه مع علمهم بأنه خطأ، مما يفيد بسكوتهم تقريرهم لما رواه.

وأما قولهم بأن الروايات الشاذة زيادة في أصل النص، وهو يناقض أصلكم في عدم قبولها، فجوابه أننا لا نعمل بمثل ذلك إلا برواية تبلغ حد الشهرة، ولا معارض لها، أما ما كان له معارض، أو شذ به الواحد مخالفاً المشهور فلا نعمل به. (٤٥)

٢. وأجاب النفاة، إن وجوب إلقاء القرآن على عدد تقوم الحجة بقولهم فذلك لا يخالف فيه أحد من المسلمين، لأنه المعجزة الدالة على صدقه ﷺ، كما أن حفاظه في زمنه ﷺ كانوا أعداداً كبيرة تفوق حد التواتر، ثم لا يلزم من عدم بلوغ حفاظ القرآن كله حد التواتر في زمن النبي ﷺ أن يكون الحفاظ لآحاد آياته كذلك.

وأما التوقف في جمع آياته على أخبار الآحاد فغير مسلم، وإن كان فلم يكن في كونها قرآناً، بل في ترتيبها بالنسبة إلى غيرها، وفي نهاية الآية واتصالها بغيرها، وما اختلفت به المصاحف مما كان آحاداً وخالف المصحف المجمع عليه فليس بقرآن، وأما التسمية، فإن الشيء قد يتواتر عند قوم ولا يتواتر عند آخرين. (٤٦)

وأما القول بأن في ذلك طعن بالصحابي، فلا يلزم منه ذلك، لأن سكوت من سكت إن كانوا عالمين بأنه قرآن لم يحل لهم السكوت عن نقله، ولو قلنا بأن ما رواه أحدهم قرآناً للزم منه ارتكاب من عداه من الصحابة للحرام بالسكوت، وإن قلنا إنه ليس بقرآن، لم يلزم منه ذلك لا للراوي ولا لمن عداه، لأن الواحد قد يقع في الغفلة أو الفترة، ولا يقع مثلها لمعظم الحاضرين. فلا يكون للتهمة موضعاً على ما قاله الشافعي. ولذا فإن الحمل على المذهب مع أنه مختلف في الاحتجاج به أولى من حمله على الخبر الذي ما صرح فيه بالخبرية، من أنه ليس بحجة، كيف وفيه موافقة النفي الأصلي، وبراءة الذمة من التتابع، بخلاف مقابله، فكان أولى. (٤٧)

أثر الاختلاف في ذلك:

وقد ترتب على اختلافهم في حجية القراءة الشاذة اختلافهم في كثير من الأحكام المستنبطة منها، نذكرها بعضاً من ذلك للاستشهاد:

١. كفارة اليمين، في قوله تعالى: ﴿كفاراته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم﴾ المائدة: ٨٩ فقد قرأ أبي وابن مسعود رضي الله عنهما: (فصيام ثلاثة أيام - متتابعات) (٤٨)، فقال الحنفية والهادوية، والصحيح من مذهب أحمد وبعض الشافعية بوجوب التتابع في هذا الصيام، احتجاجاً بهذه القراءة، لأنها قراءة مشهورة في الصحابة، فقد ثبتت روايتها عن عدد منهم، ولم يرد لها مخالف، وأن عمل كثير من الأصحاب جاء موافقاً لها، والزيادة في نص الكتاب المشهورة يعمل بها، فإن لم تكن قرآناً فهي خبر يفسر القراءة المتواترة، فيحتج به، وينزل منزلة الخبر المشهور (٤٩). وبه قال عدد من السلف، منهم: عطاء ومجاهد وعكرمة وإبراهيم النخعي والثوري وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور، وروي نحوه عن علي رضي الله عنه.

فإذا أفطر في خلال الصوم من غير عذر استقبل الصوم من جديد، وإن أفطر لعذر مرض أو سفر، فقال الحنفية: يستقبل أيضاً، وكذا لو حاضت المرأة تستقبل، لأنها لا تعدم وجود أيام ثلاثة تصوم فيها، بخلاف صيامها شهرين متتابعين في كفارة الظهار، لأنها لا تجد شهرين متتابعين من غير حيض (٥٠). وقال الحنابلة: إن أفطر الرجل لمرض أو المرأة لمرض أو حيض لم ينقطع الصوم. وقال الشافعي في أحد قوليه: ينقطع بالمرض، ولا ينقطع بالحيض. (٥١)

وقال الشافعي في أرجح قوليه، وجمهور أصحابه، ومالك، ورواية عن أحمد، والحسن البصري: أن له تفريقها، ولا يلزمه التتابع، لأن التتابع صفة لا تجب إلا بنص أو بقياس على منصوص، وقد عدما، وهو قد صام الثلاثة أيام، والأمر بالصوم مطلق، ولا يجوز تقييده إلا بدليل، وقراءة ابن مسعود شاذة لا يعمل بها، فهي ليست قرآنا، لأنه لا يثبت بأخبار الآحاد، ولا حديثا، لأنه لم يروها حديثا، فلا يعمل بها^(٥٢). وقال مالك والشافعي: التتابع أفضل، ورجحه الطبري، احتياطا وخروجا من الخلاف^(٥٣).

٢. تخصيص عموم القرآن بالقراءة الشاذة عند من أجاز تخصيصها بخبر الآحاد، فقد اختلفوا فيه، فمن قال بأن القراءة الشاذة تنزل منزلة خبر الآحاد أجاز تخصيص عموم القرآن بالقراءة الشاذة، ومن لم ينزلها منزلة خبر الآحاد لم ير صحة ذلك^(٥٤).

٣. صوم قضاء رمضان: قال بعض أهل الظاهر، وحكي عن النخعي والناصر وأحد قولي الشافعي، إنه يشترط فيه التتابع واحتجوا بقراءة أبي: (فعدة من أيام أخر - متتابعات)^(٥٥)، فزاد (متتابعات) على القراءة المتواترة: «فعدة من أيام أخر» البقرة: ١٨٤، كما زيد وصف التتابع في صوم كفارة اليمين. وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «نزلت: فعدة من أيام أخر متتابعات، فسقطت متتابعات»^(٥٦). ونقل هذا أيضا عن عائشة وعلي في رواية وابن عمر رضي الله عنهم^(٥٧).

وذهب الجمهور من كافة المذاهب إلى أنه لو فرقها أجزاء، وقال مالك والشافعي وكثير من العلماء: الأفضل متتابعات، وقالوا: لأن النص المتواتر جاء مطلقا عن التقييد، وهذه القراءة غير ثابتة، فقد روي عن جماعة من الصحابة كعلي وابن عباس وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم قالوا: إن شاء تابع وإن شاء لم يتابع، ولو كانت قراءة ثابتة كالمثلو لما خفيت عليهم، فهي لم تصح، وإن صحت فقد سقطت اللفظة المحتج بها، كما قالت عائشة، فكانت من المنسوخ^(٥٨). والزيادة هنا في النص تختلف عنها في كفار اليمين، فهذه الرواية لم تستهر، والقرائن تفيد ضعفها، وغير جائز الزيادة على النص إلا بنص مثله^(٥٩).

والذي نرجحه أن القراءة الشاذة لا يثبت بها القرآن قطعا، ولا يحتج بها بكونها قرآنا، لكنه إن صرح بسماعها من النبي ﷺ، ولم يرد ما يؤكد نسخها، فهي حجة يعمل بها بكونها خبر آحاد وإن رواها بوصفها قراءة، لأنها إن لم تثبت قرآنيته فلا يمكن أن تنزل عن درجة الخبر، للتصريح به مع عدالة الراوي، وإن لم يصرح بسماعها منه ﷺ، فإن اشتهرت بين الأصحاب ووافقها العمل فهي حجة بوصفها خبر آحاد، وإلا، فالأرجح أنها تفسير منه للقرآن، إن كانت

داخلة في باب التفسير، فتكون مذهبا له، والأولى في حق العمل معها الجمع بينها وبين القراءة المتواترة ما أمكن، من باب الاحتياط أولا، وخروجا من الخلاف.

وقد ذهب جمهور العلماء والقراء إلى أن غالب مثل هذا المروي هو على نوعين:

النوع الأول: هو من باب البيان للقرآن، ويعرف بالقراءة التفسيرية، يقول أبو عبيد: «إن القصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبين معناها ... فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن»^(٦٠). نحو قراءة ابن عباس: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم - في مواسم الحج) البقرة: ١٩٨، بزيادة لفظ: (في مواسم الحج)^(٦١) فبين المراد بمحل وزمن ابتغاء الفضل، وأنه جائز في مواسم الحج دفعا لتوهم حمله على أيام آخر غيرهن. وهذا ما قاله السيوطي في أقسام سند القراءة^(٦٢): «وظهر لي سادس يشبهه من أنواع الحديث؛ المدرج، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أخ أو أخت - من أم) النساء: ١٢، بزيادة لفظ (من أم)»^(٦٣).

فهذا النوع لا يقصد به من روي عنه أنه القرآن، وإنما يلحقه بالنص على سبيل التفسير للفظ مبهم في النص أو لبيان حكم، وهو يعرف أنه ليس قرآنا، فهم «كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحا وبيانا لأنهم يحققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآنا، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه»^(٦٤). ويدرك ذلك من يأخذ عنه، وقد يقع في الوهم من تصل إليه. يقول أبو بكر الباقلاني^(٦٥): «ويجوز أن يكون كل سامع منهم لهذه القراءات أو واجد لها في مصاحفهم إنما كان منهم على وجه التفسير والتذكرة لهم، والأخبار لمن سمع القراءة أن هذا هو المراد، نحو: (والصلاة الوسطى - صلاة العصر)».

النوع الثاني: قراءات كانت أولا ثم نسخت، أو تركت قراءتها بإجماع الصحابة على المصحف العثماني، ومن ذلك ما رواه مسلم عن شقيق بن عقبة عن البراء بن عازب قال: «نزلت هذه الآية: (حافظوا على الصلوات، وصلاة العصر)، فقرأناها ما شاء الله، فنزلت: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى)» [البقرة: ٢٣٨]، فقال رجل كان جالسا عند شقيق له: هي إذن صلاة العصر، فقال البراء: قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله»^(٦٦).

ولذا وجدنا أن كافة المذاهب قد عملت بشيء من القراءات الشاذة، ولكن باعتبارات مختلفة، فقد أجمعوا على العمل بقراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أخ أو أخت - من أم)، وبقراءة: (فاقطعوا - أيانها). وعمل الشافعي وأحمد بخبر عائشة رضي الله عنها: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهن

فيما يقرأ من القرآن»^(٦٧). فهو عندهما يدل على أن النسخ تأخر، وأن بعض الناس كان يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآنا حتى توفي النبي ﷺ، لكونه لم يبلغه النسخ، فلما بلغهم رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أنه لا يتلى، فبقي حكمه. وقال مالك وأبو حنيفة لا يعمل به، وثبت الحرمة برضعة واحدة، وهو قول عدد من الصحابة والتابعين، لقوله تعالى: ﴿وَأْمَاهُتُكُم اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ النساء: ٢٣، ولم يذكر عددا، ورد على الشافعي بأن نسخ التلاوة لا يكون بعد زمن النبي ﷺ، وأن هذا لا يحتج به عندكم، لأن القرآن لا يثبت بخبر آحاد، وإذا لم تثبت قرآنيته، فإنه لا يثبت كونه حديثا، لأنها روته بوصفه قرآنا، وخبر الآحاد إذا توجه إليه قاذح يوجب الريبة يتوقف عن العمل به^(٦٨). وعمل الحنفية والهادوية وأحمد بقراءة ابن مسعود في كفارة اليمين^(٦٩).

وإذ نقل الكثير عن مذهب الشافعي أنها ليست حجة، فإن التحقيق لمذهبه في القراءة الشاذة؛ أنها إن كانت لبيان حكم فهي عنده حجة كما احتج بحديث عائشة في: (خمس رضعات يحرمن)، وإن كانت وردت ابتداء حكم فليست بحجة كقراءة ابن مسعود: (متابعات). أو يقال: القراءة الشاذة إما أن ترد تفسيرا أو حكما، فإن وردت تفسيرا فهي حجة كقراءة ابن مسعود: (أيمانها)، وقراءته وقراءة سعد بن أبي وقاص أيضا: (وله أخ أو أخت - من أم)، وإن وردت حكما فإن عارضها دليل آخر فالعمل للدليل، وإن لم يعارضها دليل آخر فللشافعي قولان^(٧٠).

وهذا يفيد بالقول بأن أصل الاختلاف ليس هو في القراءة الشاذة من حيث هي رواية آحاد مجردة، وإنما في اعتبار القرائن المنظمة إليها، فمن رأى أن القرائن المعصدة لهذه القراءة كافية في تقويتها في حق العمل احتج بها، ومن لم يرها كافية، أو قام عنده الدليل المعارض لها وهو أقوى منها، لم يحتج بها. حيث أنهم كلهم لم يحتجوا بها لوحدها في إنشاء الأحكام وابتدائها، ولذا اشترط الحنفية في الاحتجاج بها أن تكون مشهورة، وليس لها معارض أقوى منها.

ثانيا - حجيتها من حيث القراءة بها:

اتفق العلماء على جواز القراءة بالقراءات المتواترة، وهي ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، ووافق الرسم والعربية، مع استفاضت نقله، وتلقي الأمة له بالقبول، لأنه احتفت به القرائن التي تفيد القطع والعلم اليقيني بصدقه وصحته، وقد أخذ عن إجماع من جهة موافقته لرسم المصحف، وهذا ينطبق على القراءات السبع، والثلاث تنتم العشر قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف. وقد نقل البغوي في مقدمة تفسيره وعلماء كثير غيره^(٧١)، الاتفاق على جواز القراءة بالقراءات العشر في الصلاة وخارج الصلاة، وعدم إنكار أحد من الناس على من يقرأ بها

أما القراءات الخارجة عن العشر فهي على قسمين^(٧٢):

القسم الأول: ما لا يخالف خط المصحف ولكنه لم تشتهر القراءة به، وإنما ورد من طريق غريبة لا يعول عليها، وهو ما نقله غير الثقة، مثل قراءة ابن السميع وأبي السمال لقوله تعالى: ﴿لَتَكُونَنَّ لَكُمْ خَلْفُكُمْ آيَةً﴾ يونس: ٩٢، بفتح سكون اللام في (خلفك)، ونحو ذلك مما كان إسناده ضعيفا أو غريبا. قال أئمة المذاهب بعدم جواز القراءة به، لأن ما لم يتواتر لا يعد قرآنا، فكيف بما كان إسناده ضعيفا وغريبا فالمنع منه أظهر. ولذلك قال مكي عن مثل هذا القسم^(٧٣): «فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف»، ونص ابن الصلاح وابن السبكي على منع القراءة بما وراء العشرة منع تحريم لا كراهة، لأنها إن لم تخالف خط المصحف فهي لم تتواتر ولم تشتهر، ولا يثبت قرآن بغير المتواتر والمشهور، فحكمها كالشواذ، والشاذ لا يقرأ به^(٧٤). وشذ بعض الناس فجوز القراءة بها^(٧٥)، وأما ما لم ينقل البتة فمنعه أشد ورده أحق وإن وافق الرسم والعربية والمعنى، فلا تسمى قراءة شاذة بل مكذوبة، يكفر متعمدها^(٧٦). وهكذا إذا نقله ثقة ولا وجه له في العربية، ومثله لا يصدر إلا على جهة السهو والغلط، وهذا لا يكاد يوجد عند التحقيق^(٧٧).

القسم الثاني: ما ثبت برواية الثقة، ولكنه مخالف لخط المصحف، مثل قراءة ابن مسعود وأبي الرداء رضي الله عنهما: (والذكر والأنثى)^(٧٨) في: ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾ الليل: ٣. وقراءة أبي وابن مسعود: ﴿فصيام ثلاثة أيام-متتابعات﴾ المائدة: ٨٩ بزيادة: (متتابعات)، وهذا القسم هو الذي اصطلاح عليه بالشاذ، وقد اختلف العلماء في جواز القراءة به في الصلاة وغيرها على ثلاثة أقوال:

الأول: عدم الجواز مطلقا، وهو قول جمهور العلماء وأئمة القراءة، لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ، وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني، أو أنها لم تنقل إلينا نقلا يثبت بمثله القرآن، أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة، وإنما هي من قبيل التفسير للفظ القرآني^(٧٩). وحكى ابن عبد البر والباقلاني إجماع العلماء على ذلك، ونقل ابن عبد البر عن الإمام مالك قوله: «من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود-يعني بالشواذ- أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يصل وراه، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوم شذوا لا يعرج عليهم»^(٨٠).

وبذلك أفتى أئمة العلم والقراء فمنعوا من أن يقرأ بالشاذ، سواء في الصلاة أو خارج الصلاة، وفي القراءة الواجبة أو غير الواجبة، يقول ابن الجزري^(٨١): «فهذه القراءات تسمى اليوم: شاذة، لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادهما صحيحا، فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها». ويقول القرطبي^(٨٢): «قال ابن عطية: ومضت الأمصار والأعصار على

قراءة السبعة، وبها يصلى، لأنها ثبتت بالإجماع، وأما شاذ القراءات فلا يصلى به، لأنه لم يجمع الناس عليه، أما أن المروي منه عن الصحابة رضي الله عنهم وعن علماء التابعين فلا يعتقد فيهم إلا أنهم روه، وأما ما يؤثر عن أبي السمال ومن قارنه فلا يوثق به». ويقول المرداوي^(٨٣): «إن قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان لم تصح صلاته، وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وجزم به في الوجيز والإفادات والمنور والمنتخب وغيرهم، وقدمه في الهداية والخلاصة والرايعتين والحاويين...».

وقد أفتى الإمام ابن الصلاح (ت ٤٦٣هـ) بقوله^(٨٤): «يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآناً، واستفاض نقله كذلك، ونقلته الأمة بالقبول،... فما لم يوجد فيه كذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة، في الصلاة وخارج الصلاة، وممنوع منه من عرف المصادر والمعاني ومن لم يعرف ذلك، وواجب على من قدر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يقوم بواجب ذلك، وإنما نقلها من نقلها من العلماء لفوائد فيها تتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها».

وأرجع مكي سبب عدم جواز القراءة بها إلى علتين، إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع وإنما أخذ بأخبار الآحاد ولا يثبت قرآن يقرأ به بأخبار الآحاد. العلة الثانية: أنه مخالف لما أجمع عليه، فلا يقطع بصحته، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به، ولا يكفر من جده، ولبس ما صنع إذا جده. (٨٥)

الثاني: جواز القراءة بها، وهو منقول في أحد القولين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن مالك وأحمد، واحتجوا بأن الصحابة كانوا يقرأون بهذه الحروف في الصلاة، في عصر النبي ﷺ وبعده، وكانت صلاتهم صحيحة بلا شك، وقد أمر النبي ﷺ عمر وهشام بن حكيم، وغيرهما، حين اختلفوا في قراءة القرآن فقال: كذلك أنزلت^(٨٦). وكانوا قبل جمع عثمان يقرأون بقراءات لم يثبتها المصحف، ويصلون بها، ولا يرى أحد منهم تحريم ذلك، ولا بطلان صلاتهم به. (٨٧)

يقول أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): وعلى ما ذكر المتأخرون من تحريم القراءة بالقراءة الشاذة يكون عالم من الصحابة والناس من بعدهم إلى زماننا قد ارتكبوا محرماً، فيسقط بذلك الاحتجاج بخبر من يرتكب المحرم دائماً، وهم نقلة الشريعة، فيسقط ما نقلوه، فيفسد على قول هؤلاء نظام الإسلام.

ويقول ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ): هذه الشواذ نقلت نقل آحاد عن رسول الله ﷺ، فيعلم ضرورة أن الرسول قرأ بشاذ منها وإن لم يعين، كما أن حاتمنا نقلت عنه أخبار في الجود كلها آحاد، ولكن حصل في مجموعها الحكم بسخاؤه وإن لم يتعين ما سخر به، وإن كان كذلك فقد تواترت قراءة الرسول ﷺ بالشاذ وإن لم يتعين بالشخص، فكيف يسمى شاذاً والشاذ لا يكون متواتراً. (٨٨)

على أن الإمام مالك إذ نقل عنه جواز القراءة بها، لم يكن يقصد جواز القراءة بها في الصلاة، يقول ابن عبد البر: معناه عندي؛ أن يقرأ بها في غير الصلاة، لغرض التعليم، والوقوف على المروي. (٨٩)

الثالث: النوسط بين القولين السابقين، فقال جماعة من الحنابلة وغيرهم: إن قرأ بها في القراءة الواجبة — وهي الفاتحة — عند القدرة على غيرها لم تصح صلاته، لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة، لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل، لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل، يقول المجد من الحنابلة: «إنه لا يجزئ عن ركن القراءة، ولا تبطل الصلاة به»^(٩٠). لجواز أن يكون من الحروف التي أنزل عليها القرآن، وأن قول أئمة السلف وغيرهم أن المصحف العثماني أحد الحروف السبعة، يقول ابن تيمية^(٩١): «هو اختيار جدي أبي البركات»، وفي رواية للإمام أحمد أنه يكره وتصح الصلاة به إذا صح سنده. واختار هذه الرواية ابن الجوزي، وقال: هي أنص القولين. (٩٢)

وهذا القول يبتنى على أصل، وهو: أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة فهل يجب القطع بكونه ليس منها؟ فالذي عليه الجمهور أنه لا يجب القطع بذلك، إذ ليس ذلك مما وجب أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعياً، وصححه ابن الجزري، وإليه أشار مكي بقوله: ولبئس ما صنع إذا جحد. وذهب بعض أهل الكلام إلى وجوب القطع بنفيه، حتى قطع بعضهم بخطأ من لم يثبت البسمة من القرآن في غير سورة النمل. وعكس بعضهم فقطع بخطأ من أثبتها لزعمهم أن ما كان من موارد الاجتهاد في القرآن فإنه يجب القطع بنفيه، والصواب أن كلا من القولين حق، وأنها آية من القرآن في بعض القراءات وهي قراءة الذين يفصلون بها بين السورتين، وليست آية في قراءة من لم يفصل بها. (٩٣)

ومذهب الجمهور هو الذي يظهر صوابه، وذلك لأن قراءة القرآن لا تصح بغير ما ثبت أنه من القرآن قطعاً، وهذه القراءات شاذة غير متواترة ولا مستفيضة من كل وجه، فلا تثبت بها القرآنية، وقرينة مخالفة الرسم ترجحه، فلا تصح بها القراءة.

كما أن القراءة الشاذة مخالفة لإجماع الصحابة ومن بعدهم على القراءة بما وافق رسم المصحف، ولهذا اتفق علماء بغداد والقراء في عصرهم على تأديب محمد بن أحمد بن أيوب المعروف بابن شنبوذ (ت ٣٢٨هـ) واستتابته على قراءته وإقراءه بالشاذ الذي يخالف خط المصحف. (٩٤)

وأن من نقل عنهم من الأئمة القول بجواز القراءة بها تعارضها روايات عنهم أثبت منها كما أسلفنا، وليست هي المعتمد عليها عند جمهور أصحاب المذهب.

وأن رواية هذه الشواذ مختلف عن روايات جود حاتم، لأن روايات جوده موضوعها ومحلها واحد، فبينها قدر مشترك، فكان هذا القدر المشترك متواترا تواترا معنويا، أما القراءات الشاذة، فإنها وإن كانت كثيرة، لكن موضوعها ومحلها مختلف، فلم يكن بينها قدر مشترك يتفق عليه، فلم يحصل القطع في شيء منها.

وإن القول بأن القراءة الشاذة كالقول في الأحاديث الضعيفة المنقولة في كتب الأئمة وغيرهم، يعلم في الجملة أن النبي ﷺ قال شيئا منها، وإن لم نعرف عينه، فهذا صحيح، ولذا منع العلماء من رد شيء مما صح منها بخبر الأحاد، يقول ابن عبد البر^(٩٥): «وإنما لم تجز القراءة بها في الصلاة لأن ما عدا مصحف عثمان فلا يقطع عليه، وإنما تجري مجرى السنن التي نقلها الأحاد، لكن لا يقدر أحد على القطع في رده». فنحن نقطع بأن كثيرا من الصحابة كانوا يقرأون بما خالف المصحف العثماني قبل الإجماع عليه من زيادة كلمة أو أكثر، أو إبدال كلمة بأخرى، ونقص بعض الكلمات، ويمنع اليوم من يقرأ بها في الصلاة وغيرها منع تحريم لا منع كراهة، ولا إشكال في ذلك، لقيام إجماع الصحابة على ذلك في عهد عثمان رضي الله عنه.

نعم كانت القراءة في المصاحف زمن النبي ﷺ وزمن أبي بكر رضي الله عنه مشتملة على الأحرف السبعة، لكن لما كثر الاختلاف في قراءته، أجمع الصحابة على كتابة القرآن العظيم على العرضة الأخيرة، إذ لم تكن الأحرف السبعة واجبة على الأمة وإنما كان ذلك جائزا لهم، مرخصا فيه، وقد جعل إليهم الاختيار في أي حرف اختاروه، فلما رأى الصحابة أن الأمة تنتفرق وتختلف إذا لم يجتمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك اجتماعا سائغا، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل محظور^(٩٥)، فكتبوا المصاحف على ما صح عن النبي ﷺ في العرضة الأخيرة واستفاض، دون ما كان قبل ذلك مما نسخت تلاوته، أو كان بطريق الشذوذ والأحاد، من زيادة ونقصان، وإبدال، وغير ذلك^(٩٦)، ولم يروا في ذلك ما يعارض قراءتهم السابقة بالأحرف التي لم يوافق رسمها المصحف، يقول ابن الجزري^(٩٧): «ولا شك أن القرآن نسخ منه وغير فيه في العرضة الأخيرة، فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة، وروينا بإسناد صحيح عن زر بن حبیش قال: قال لي ابن عباس: أي القراءتين تقرأ؟ قلت: الأخيرة، قال: فإن النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام مرة، قال: فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي ﷺ مرتين، فشهد عبد الله - يعني ابن مسعود - ما نسخ منه وما بدل، فقراءة عبد الله الأخيرة وإذ ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن، وما علموه استقر في العرضة الأخيرة، وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ».

وأن المصحف العثماني لم يكن محتويا على جميع الأحرف السبعة التي أبيحت بها القراءة القرآن كما قال به جماعة، وعلى قول هؤلاء لا يجيء ما استشكلوه، لأننا إذا قلنا أن المصاحف العثمانية محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أنزلها الله تعالى، كان ما خالف الرسم يقطع بأنه ليس من الأحرف السبعة، وهذا محذور.

كما أن المصحف العثماني لا يمثل حرفا واحدا، وإنما هو يشتمل على ما احتمله رسمه من الأحرف السبعة، على ما حرره المحققون، لأن مثل تلك الاختلافات الكثيرة لا يمكن أن تكون داخلية في الحرف الواحد على تعدد أنواع الاختلاف بينها، ولو كان كذلك فإن بقية الأحرف قد نسخت أو تركت القراءة بها بإجماع الأصحاب أنفسهم، وهذه القراءات الشاذة ليست منه، لمخالفتها لرسمه. (٩٨)

فثبت من ذلك أن القراءة الشاذة ولو كانت صحيحة في نفس الأمر فإنها مما كان أذن في قراءته، وأن الناس كانوا مخيرين فيها في الصدر الأول، ثم أجمعت الأمة على تركها للمصلحة، أو لأنها نسخت، وليس في ذلك خطر ولا إشكال، لأن الأمة معصومة من أن تجتمع على خطأ. (٩٩)

وقد استقرت المذاهب أن من قرأ بها غير معتقد أنها قرآن ولا موهم أحدا ذلك، بل لما فيها من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها، أو الأحكام الأدبية، على جواز قراءتها، وعلى هذا يحمل حال من قرأ بها من المتقدمين. وأن العلماء كانوا ينقلونها لا للقراءة بها، وإنما للاستشهاد بها، لأن مخالفتها لرسم المصحف صيرها كالمنسوخة بالإجماع. وإن قرأها باعتقاد قرآنيها أو لإيهام قرآنيها حرم ذلك. (١٠٠)

الخاتمة..

نخلص من هذه الدراسة إلى استذكار أهم النتائج، فيما يأتي:

١. القراءة الشاذة هي ما صح سندها ووافقت العربية وخالفت رسم المصحف.
٢. إن الاختلاف في حجية القراءة الشاذة لا ينسحب على حجية خبر الآحاد.
٣. إن كافة المذاهب قد احتجوا بالقراءة الشاذة بوجه ما، وأن الاحتجاج بها كان يجري في مجال ترجيح حكم على حكم، أو لبيان حكم، أو للجمع بين مختلفين، أو لإيضاح حكم وتعضيده. وما اختلافهم في حجييتها إلا اختلاف في الاعتبارات اللازمة لذلك. لكنهم بين مقل ومكثر.
٤. لا يعني الاحتجاج بها اعتبارها قرآنا، فالكل يتفق على عدم ثبوت القرآنية بخبر آحاد مجرد.

اتفق أئمة المذاهب والجمهور على أنه لا تجوز القراءة بالشواذ في الصلاة ولا خارجها، ولا تنقل على أنها قرآن، ومن جوز ذلك من العلماء فهو محمول على جهة التعليم، أو لغرض الاحتجاج. فالجميع يتفقون على أنه لا يجوز أن تنقل على أنها قرآن، ولكنها تنقل وتروى بوصفها دليلاً أو مرجحاً أو بياناً لحكم، وكذلك تدوينها في الكتب للتكلم على ما فيها.

الهوامش..

١. ١- لسان العرب: ٦١/٧ ومختار الصحاح: ٢٣٢-٢٣٣ مادة شذ.
٢. ١- النشر: ١١/١، الإتيان: ٧٧/١، اللهجات العربية: ٨١ وعلوم القرآن: ١٨٤.
٣. ١- رواه البخاري ومسلم: فتح الباري: ٧٠٧/٨.
٤. ١- فتاوى ابن الصلاح: ٢٣٢.
٥. ١- النشر: ٤٣/١ وينظر منه أيضاً: ٤٠.
٦. ١- البرهان: ٣٣١/١ والنشر: ٤٤.
٧. ١- النشر: ١/٤٤ و٤٥ والإتيان: ٢١٠/١ نقله عن البلقيني.
٨. ١- الإتيان: ٢١٦/١.
٩. ١- روضة الناظر: ٣٤، الأحكام: ١٦٠/١، فتاوى ابن تيمية: ١٣/٣٩٤ والبحر المحيط: الزركشي: ٢١٩/٢.
١٠. ١- النشر: ١٦/١.
١١. ١- فتاوى ابن الصلاح: ٢٣٣.
١٢. ١- البرهان: ٣٣٣/١.
١٣. ١- الإبانة: ٣٩-٤٠، والنشر: ١٦/١.
١٤. ١- ينظر الإبانة: ١٠.
١٥. ١- إرشاد الفحول: ٦٤.
١٦. ١- النشر: ٩/١. فجعل غير الصحيحة ثلاثة أقسام.
١٧. ١- المرشد الوجيز: ١٧٨.
١٨. ١- منجد المقرئين: ٩٩.
١٩. ١- البرهان: ٣٣١/١.
٢٠. ١- مقدمة محقق كتاب السبعة: ٢٢.
٢١. ١- الفهرست: ٤٩.
٢٢. ١- المحتسب: ٣٢/١.
٢٣. ١- المصدر السابق نفسه.
٢٤. ١- الفهرست: ٤٢-٥٠ وينظر: علوم القرآن: ١٨٧.
٢٥. ١- المحتسب: ٣٢/١-٣٣.
٢٦. ١- لنلا يظن ظان.
٢٧. ١- أحكام القرآن: الجصاص: ١/٢٦٠ و٤/١٢١ وبدائع الصنائع: ١١١/٥.

٢٨. ١ - هداية العقول: ٤٤٦/١ وسبل السلام: ٢١٧/٣.
٢٩. ١ - روضة الناظر: ٦٣، المغني: ١٥/١٠ والإنصاف: ٤٢/١١.
٣٠. ١ - الأم: ١٠٣/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٢٨٣/٦ والبحر المحيط: الزركشي: ٢٢١/٢.
٣١. ١ - جمع الجوامع بشرح المحلي: ٢٣١/١، شرح الكوكب المنير: ١٣٨/٢ والإتقان: ٢٢٨.
٣٢. ١ - أحكام القرآن: ٢٥٩/١ والإتقان: ٢٢٨/١ والحجة لغة مشتقة من حج بمعنى قصد، أو بها يقصد الحق، وفي الاصطلاح: هي: «ما دل به على صحة الدعوى، وقيل الحجة والدليل واحد». التعريفات: ٣٦ ولسان العرب: ٢٢٨/٢.
٣٣. ١ - الإحكام: الأمدي: ٢١٤/١.
٣٤. ١ - روضة الناظر: ٦٣ وهداية العقول: ٤٤٦/١.
٣٥. ١ - روضة الناظر: ٦٤ والإحكام: ٢١٤/١.
٣٦. ١ - نيل الأوطار: ١١٧/٧.
٣٧. ١ - فتح الباري: ٩٩/١٢ ونيل الأوطار: ١١٧/٧. وفي المصحف: «فأقطعوا أيديهما» المائدة: ٣٨.
٣٨. ١ - المنحول: ٢٨٢-٢٨٣ والإحكام: الأمدي: ٢١٣/١.
٣٩. ١ - الإتقان: ٢٢٨/١.
٤٠. ١ - الإحكام: ٢١٤-٢١٥ وسبل السلام: ٢١٧/٣.
٤١. ١ - المنحول: ٢٨٣ والنووي على صحيح مسلم: ٣٠/١٠.
٤٢. ١ - شرح الكوكب المنير: ١٣٨/٢ والإتقان: ٢٢٨/١.
٤٣. ١ - الجامع لأحكام القرآن: ٦٤/١.
٤٤. ١ - أخرجه الطبري عن ابن مسعود وأبي بن كعب وأبي العالية: جامع البيان: ٣٠/٧.
٤٥. ١ - أحكام القرآن: ٢٧٠/١.
٤٦. ١ - الإحكام: ٢١٢/١.
٤٧. ١ - المنحول: ٢٨٣-٢٨٤ والإحكام: ٢١٢-٢١٥.
٤٨. ١ - جامع البيان: ٣٠/٧، تفسير الصنعاني: ١٩٣/١ والإتقان: ٢٢٨/١.
٤٩. ١ - أحكام القرآن: ٢٥٩-٢٦٠، بدائع الصنائع: ١١١/٥، زاد المسير: ٤١٥/٢، كشف القناع: ٢٤٣/٦، هداية العقول: ٤٤٦-٤٤٧، المغني: ١٥/١٠ والإنصاف: ٤٢/١١.
٥٠. ١ - بدائع الصنائع: ١١١/٥.
٥١. ١ - المغني: ١٦/١٠ وبدائع الصنائع: ١١١/٥.
٥٢. ١ - الجامع لأحكام القرآن: ٢٨٣/٦، الإحكام: ٢١٣/١، زاد المسير: ٢٤٥، والمغني: ١٥/١٠.
٥٣. ١ - جامع البيان: ٣١/٧، معالم التنزيل: ٦١/٢ والجامع لأحكام القرآن: ٢٨٣/٦.
٥٤. ١ - إرشاد الفحول: ٢٦٩.
٥٥. ١ - فتح الباري: ٨٩/٤ وقال: القراءة ذكرها مالك في الموطأ عن أبي، ونيل الأوطار: ٣١٦/٤.
٥٦. ١ - أخرجه الدارقطني وقال: إسناد صحيح، فتح الباري: ١٨٩/٤، ونيل الأوطار: ٣١٦/٣.
٥٧. ١ - فتح الباري: ١٨٩/٤، الجامع لأحكام القرآن: ٢٨٢/٢، بدائع الصنائع: ٧٦/٢ والمغني: ٤٤/٣.
٥٨. ١ - أحكام القرآن: ٢٥٨/١، الجامع لأحكام القرآن: ٢٨١/٢، المغني: ٤٤/٣، ونيل الأوطار: ٣١٦/٤.

٥٩. ١ - أحكام القرآن: ٢٥٨/١-٢٦٠.
٦٠. ١ - البرهان: ٣٣٦/١.
٦١. ١ - أخرجه البخاري في كتاب التفسير ٦٢٨/٢، برقم (١٦٨١).
٦٢. ١ - الإتيان: ٢١٥/١.
٦٣. ١ - ونسبها أبو حيان إلى أبي بن كعب أيضاً، البحر المحيط: ١٩٠/٣.
٦٤. ١ - النشر: ٣٢/١.
٦٥. ١ - نكت الانتصار: ١٠٢، وهي قراءة عائشة وحفصة. وينظر صحيح مسلم: ٤٣٧/١ برقم (٦٢٩).
٦٦. ١ - صحيح مسلم: ٤٣٨/١ برقم (٦٣٠) ونيل الأوطار: ٣٩٩/١ ولها روايات أخرى عنده.
٦٧. ١ - صحيح مسلم: ١٠٧٥/٢ برقم (١٤٥٢).
٦٨. ١ - النووي على صحيح مسلم: ٢٧/١٠-٣٠ وسبل السلام: ٢١٧/٣.
٦٩. ١ - أحكام القرآن: ٢٦٠/١، النووي على صحيح مسلم: ٢٧/١٠-٣٠، سبل السلام: ٢١٧/٣ ونيل الأوطار: ١١٧/٧.
٧٠. ١ - البحر المحيط: الزركشي: ٢٢٥-٢٢٦.
٧١. ١ - معالم التنزيل: ٣٨/١، مجموع الفتاوى: ٣٨٩/١٣-٤٠٣، جمع الجوامع بشرح المحلي وحاشية اللبناني: ٢٣١/١، منجد المقرئين: ١٠٩ و ١٠٢ والنشر: ٣٩/١ و ٤٥.
٧٢. ١ - النشر: ٤٤/١ ومنجد المقرئين: ٨٢.
٧٣. ١ - الإبانة: ٣٩.
٧٤. ١ - فتاوى ابن الصلاح: ٢٣١-٢٣٢، النشر: ٤٤/١ وإتحاف فضلاء البشر: ٧١/١.
٧٥. ١ - منجد المقرئين: ٨١.
٧٦. ١ - منجد المقرئين: ٨٤.
٧٧. ١ - الإبانة: ٣٩ والنشر: ١٦-١٧.
٧٨. ١ - أخرجه البخاري ومسلم، فتح الباري: ٧٠٧/٨. وينظر في نحوها: النشر: ١٤/١.
٧٩. ١ - جامع البيان: ٢٨/١، معالم التنزيل: ٣٧، الإبانة: ٣٩، جمع الجوامع: ٢٣١/١، المغني: ٢٩٢/١، الفروع: ٣٧١/١، البحر المحيط: ٢٢١/٢، البرهان: ٣٣٣/١، النشر: ٤١/١ وإتحاف فضلاء البشر: ٨٠/١.
٨٠. ١ - التمهيد: ٢٦/٦ ونكت الانتصار: ١٠٢.
٨١. ١ - منجد المقرئين: ٨٢.
٨٢. ١ - الجامع لأحكام القرآن: ٦٤/١.
٨٣. ١ - الإنصاف: ٥٨/٢.
٨٤. ١ - فتاوى ابن الصلاح: ٢٣١-٢٣٢. وأفتى بنحوها ابن الحاجب والنووي، البرهان: ٣٣٣/١. وينظر: المجموع: ٣٩٢/٣ وبه قال السبكي، النشر: ٤٤/١.
٨٥. ١ - التمهيد: ٢٥/٦، الإبانة: ٣٩ والبحر المحيط: الزركشي: ٢٢١/٢.
٨٦. ١ - البخاري: ٢٢٦/٣ ومسلم: ٥٦٠/١.
٨٧. ١ - المغني: ٢٩٢/١، مجموع فتاوى ابن تيمية: ٣٩٤-٣٩٥ ومنجد المقرئين: ٨٢.
٨٨. ١ - النشر: ١٥/١ ومنجد المقرئين: ٩٢.

٨٩. ١- التمهيد: ٢٥/٦ و ٢٩٩.
٩٠. ١- الإنصاف: ٥٨/١ والمغني: ٢٩٢/١.
٩١. ١- مجموع الفتاوى: ٣٩٨/١٣.
٩٢. ١- الفروع: ٣٧١/١ والإنصاف: ٥٨/٢.
٩٣. ١- مجموع الفتاوى: ٣٩٨-٣٩٩، الإبانة: ٣٩ والنشر: ١٥/١.
٩٤. ١- الفهرست: ٤٧-٤٨ ومعرفة القراء: ١٥٨.
٩٥. ١- التمهيد: ٢٥/٦.
٩٦. ١- جامع البيان: ٨/١، التمهيد: ٢٩٤/٨ ومجموع الفتاوى: ٣٩٦-٤٠١.
٩٧. ١- مجموع الفتاوى: ٣٩٦/١٣.
٩٨. ١- النشر: ٣٢/١.
٩٩. ١- مجموع الفتاوى: ٣٩٥-٣٩٦، النشر: ٣١/١ والإتقان: ١٤١-١٤٢.
١٠٠. ١- منجد المقرئين: ٩٩.
١٠١. ١- نكت الانتصار: ١٠٢، النشر: ٣٢/١ وإتحاف فضلاء البشر: ٧١/١.

أهم المصادر والمراجع..

١. الإبانة عن معاني القراءات: مكي بن أبي طالب القيسي، القاهرة، ١٩٦٠.
٢. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، القاهرة، دار التراث.
٣. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: البنا السدياتي، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٧م.
٤. ٤- الإحكام في أصول الأحكام: الأمدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ.
٥. ٥- أحكام القرآن: أبو بكر الجصاص، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ.
٦. ٦- إرشاد الفحول: الشوكاني، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٢م.
٧. ٧- الإنصاف: المرادوي الحنبلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بت.
٨. ٨- الأم: الإمام الشافعي، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٣هـ.
٩. ٩- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، مصر، السعادة، ١٣٢٩هـ.
١٠. ١٠- البحر المحيط في أصول الفقه: الزركشي، دار الاتحاد، ١٩٩٤م.
١١. ١١- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: الكاساني، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.
١٢. ١٢- البرهان في علوم القرآن: الزركشي، بيروت، دار الجيل، ١٩٨٨م.
١٣. ١٣- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، القاهرة، السعادة، ١٩٣١م.
١٤. ١٤- التعريفات: السيد الشريف الجرجاني، مصر، الخيرية، ١٣٠٦هـ.
١٥. ١٥- تفسير القرآن: عبد الرزاق الصنعاني، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٠هـ.

- ١٦.١٦- التفسير الكبير: الفخر الرازي، طهران، الكتب العلمية، بت.
- ١٧.١٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله الأندلسي، تحقيق أسامة بن إبراهيم، القاهرة، نشر الفاروق الحديثة، ١٩٩٩.
- ١٨.١٨- جامع البيان في تأويل آي القرآن: ابن جرير الطبري، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨م.
- ١٩.١٩- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٦.
- ٢٠.٢٠- روضة الناظر وجنة المناظر: ابن قدامة، الرياض، جامعة محمد بن سعود، ١٣٩٩هـ.
- ٢١.٢١- زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ.
- ٢٢.٢٢- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، القاهرة، دار المعارف، ط ١٤٠٠، ٣هـ.
- ٢٣.٢٣- سبل السلام: الأمير الصنعاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٩هـ.
- ٢٤.٢٤- شرح جمع الجوامع للسبكي: الجلال المحلي، ومعه حاشية البناي، القاهرة، البابي الحلبي، ١٩٣٧م.
- ٢٥.٢٥- شرح الكوكب المنير: ابن النجار الفتوح، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٠.
- ٢٦.٢٦- شرح النووي على صحيح مسلم، أبو زكريا النووي، بيروت، دار إحياء التراث.
- ٢٧.٢٧- صحيح البخاري: الإمام البخاري، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٦م.
- ٢٨.٢٨- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري، بيروت، دار الجيل، ١٣٣٤هـ.
- ٢٩.٢٩- علوم القرآن الكريم : د. غانم قدوري، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٨٣م.
- ٣٠.٣٠- فتاوى ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه: ابن الصلاح، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلنجي، بيروت، دار المعرفة، ١٩٨٦م.
- ٣١.٣١- فتح الباري : ابن حجر العسقلاني، القاهرة، الحلبي، ١٩٥٩م.
- ٣٢.٣٢- الفروع: ابن مفلح المقدسي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
- ٣٣.٣٣- الفهرست: ابن النديم، تونس، دار المعارف، ١٩٩٤م.
- ٣٤.٣٤- لسان العرب: ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م.
- ٣٥.٣٥- اللهجات العربية في القراءات القرآنية: د. عبده الراجحي، الإسكندرية، دار المعرفة، ١٩٩٩م.
- ٣٦.٣٦- مجموع الفتاوى: ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، جمع عبد الرحمن النجدي.

- ٣٧.٣٧- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرون، القاهرة، نشر لجنة إحياء التراث، ١٣٨٦هـ.
- ٣٨.٣٨- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: أبو شامة المقدسي عبد الرحمن بن اسماعيل، بيروت، دار صادر، ١٩٧٥م.
- ٣٩.٣٩- معالم التنزيل: البغوي محمد بن الحسين بن مسعود، تحقيق محمد النمر، الرياض، دار طيبة، ١٩٩٥م.
- ٤٠.٤٠- المغني في فقه الإمام أحمد: ابن قدامة المقدسي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥.
- ٤١.٤١- مناهل العرفان في علوم القرآن: عبد العظيم الزرقاني، دار قتيبة، ١٩٩٨م.
- ٤٢.٤٢- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ابن الجزري، السعودية، دار عالم الفوائد، ١٤١٩هـ.
- ٤٣.٤٣- المنحول في تعليقات الأصول: أبو حامد الغزالي، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٠.
- ٤٤.٤٤- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ٤٥.٤٥- نكت الانتصار لنقل القرآن: أبو بكر الباقلاني، الإسكندرية، المعارف.
- ٤٦.٤٦- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار: الشوكاني، بيروت، دار الكتاب العربي.
- ٤٧.٤٧- هداية العقول إلى علم السؤل في علم الأصول: الحسين بن القاسم، المكتبة الإسلامية، ١٤٠١هـ.